

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المقياس: كيفية إعداد مذكرة الماستر

نوع الدرس: دروس على الخط

المستوى: سنة ثانية ماستر

التخصص: قانون دولي عام

الأستاذ المكلف بالإعداد: د/لخضر القيزي

مقدمة:

طلبتني الأعضاء ها نحن نضع بين أيديكم أهم المحاور التي ستمكنكم من انجاز مذكرة الماستر والتي تؤهلكم لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، وذلك كدروس على الخط والتي تعتبر مكملة لأهم ما تناولتموه في المحاضرات في مدرج الجامعة.

وكما جاء في مضمون القرار الوزاري رقم 014/362 فان هدف إعداد مذكرة الماستر هو تنمية قدرات الطالب على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال وذلك في مضمون نص المادة 2 من هذا القرار. لأن هذا المعد يدخل في إطار المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومعالجة المشاكل القانونية التي تطرحها عملية تطبيق القوانين في الميدان، وهذا ما نستشفه من مضمون نص المادة 3 من نفس القرار.

والمعلومات المحتواة في هذه الدروس هي شارحة لأهم العناصر التي تهدف إلى جعل الطالب يستوعب كيفية إعداد مذكرة التخرج ماستر في الحقوق، بالأخص، تخصص القانون الدولي العام. وبإمكان الطالب إذا أراد أن يفصل ويتعمق أكثر أن يلجأ إلى المراجع المتضمنة منهجية كيفية إعداد بحث علمي بالخصوص أثناء التخرج، كمذكرات الماستر أو ما شابهها من رسائل جامعية.

وعلى كل ومن أجل إعداد مذكرة تخرج الماستر ومن ثم مناقشتها ثم الحصول على شهادة الماستر تتويجا لمسار التكوين لمدة خمس سنوات، سنسلط الضوء على أهم المحاور التي يحتاجها طالب الماستر في كيفية إعداد المذكرة وهي في حوالى سبعة دروس على الشكل التالي:

الدرس الأول: كيفية اختيار موضوع المذكرة وصياغة الإشكالية

الدرس الأول: كيفية اختيار موضوع المذكرة وصياغة الإشكالية

الدرس الثاني: كيفية إعداد خطة موضوع المذكرة

الدرس الثالث: كيفية جمع وتخزين المعلومات

الدرس الرابع: كيفية كتابة مذكرة الماستر

الدرس الخامس: كيفية توثيق المصادر والمراجع وخطو المذكرة من الأخطاء (تكملة للدرس الرابع)

الدرس السادس: كيفية ترتيب أجزاء مذكرة الماستر

الدرس السابع: كيفية مناقشة مذكرة الماستر

الدرس الأول . كيفية اختيار موضوع المذكرة وصياغة الإشكالية:

بعد قضاء الطالب لحوالي تسع سنوات من الدراسة يختتمها بإعداد مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، والتي ستكون السداسي العاشر في مسار الطالب الدراسي.

لذا، فإن الطالب أولى الخطوات التي عليه القيام بها هي اختياره لموضوع التخرج (أولاً)، ثم بعد ذلك بإمكانه صياغة إشكالية الموضوع (ثانياً)

أولاً. اختيار الموضوع:

يعد اختيار الموضوع بالنسبة للباحث أو الطالب أمراً ليس بالهين. وذلك، على اعتبار أنه إذا أحسن اختياره، فله أثر إيجابي على مسار البحث، ويقصر من عمر انجاز موضوع البحث، وإذا كان العكس، فانه يربك الباحث أو الطالب، بالأخص، إذا تم اختيار الموضوع ثم يكتشف الباحث أو الطالب أنه لا يستطيع المواصلة في هكذا موضوع، فيضيع جهده ووقته، بالأخص، بالنسبة لاختيار موضوع مذكرة الماستر، على اعتبار أن الوقت الممنوح لانجازها قصير.

لذلك، فإن لاختبار الموضوع أشياء يجب أخذها بعين الاعتبار لتفادي الوقوع في المشكلات البحثية. تتمثل في قواعد (1) وشروط وجب اتباعها (2).

1. قواعد اختيار موضوع المذكرة:

هناك من يقول: 'اكتب أطروحة تستطيع القيام بها'، فهذه المقولة يمكن ترجمتها الى اربع قواعد لاختيار الموضوع، وهي: . أن يتوافق الموضوع مع رغبات الباحث (سواء كان ذلك مرتبطاً بنوع الامتحانات التي أجراها، أو بقراءاته، أو بعالمه الثقافي أو الديني). أن المصادر التي يحتاج إليها يمكن الوصول إليها، أي في متناول الباحث من الناحية المادية. أن المصادر التي

يحتاجها قابلة للاستخدام، أي ضمن النطاق الثقافي للباحث؛ . أن يكون الإطار المنهجي للبحث ضمن النطاق المنهجي للباحث.

2. شروط اختيار موضوع المذكرة:

حتى يكون اختيار موضوع مذكرة الماستر في مستوى تطلعات الباحث أو الطالب فان ذلك يتطلب مجموعة من الشروط، وهي:

. أن يكون جديدا مبتكرا، ذو فائدة للمجتمع، كما نصت عليه المادة 3 من القرار الوزاري رقم 014/362.

. أن يكون محددا ودقيقا: فليس مقبولا أن يختار الباحث موضوعا متشعبا وواسعا كموضوع المحكمة الجنائية الدولية، أو موضوع المسؤولية الدولية، الذي أصبح موضوعا عاما، ووضعت فيه نظريات من طرف فقهاء القانون الدولي العام، لأن كل موضوع من موضوعات المحكمة الجنائية الدولية أو المسؤولية الدولية، يصلح لأن يكون موضوعا مستقلا للبحث. ولا أن يكون الموضوع ضيقا بحيث يحصر الباحث في دائرة ضيقة ولا يستطيع البحث فيه، بالأخص، في حالة قلة الأبحاث حوله.

. كما أن الموضوع يجب أن تتوفر فيه المصادر والمراجع، وهذه، تعتبر من أهم شروط اختيار الموضوع.

. في الحقيقة، فان عملية اختيار الموضوع، بالنسبة لطالب الماستر ليس الطالب حرا فيها، حيث أن فريق التكوين التابع للقسم الذي ينتهي إليه طالب الحقوق، وهو قسم الحقوق التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة الجلفة، هو الذي يقترح مواضيع مذكرات الماستر قبل أن تصادق عليها اللجنة العلمية التي تتبع قسم الحقوق. ثم بعد ذلك تعلن للطلبة عبر وسائل النشر. وهذا، ما أشار إليه القرار الوزاري رقم 362 الصادر في عام 2014، من خلال نص المادة السابعة وكما هو معلوم حاليا، فان العملية تتم عبر الانترنت. حيث، الطالب يختار الموضوع المناسب لقدراته وميولاته، من خلال قائمة العناوين المعروضة على المنصة الالكترونية التابعة لكلية التي يدرس فيها.

. للعلم، فان الطالب يمكنه أن يتفاهم مع المشرف مسبقا على موضوع معين، ليعرضه الأستاذ المشرف على فرقة التكوين لتعرضه هي بدورها على اللجنة العلمية ليتم في الأخير عرضه على المنصة الالكترونية، غير أن هذا، ليس سليما دائما، حيث، أحيانا أنه بمجرد عرض قائمة المواضيع، بالأخص، على الانترنت، فيمكن لطالب ما في نفس التخصص وزميلا للطالب الذي اتفق مع الأستاذ المشرف أن يتلقف هذا العنوان، ليصبح هو المعني به وليس ذلك الطالب الذي اتفق مسبقا مع الأستاذ المشرف عليه. فالاولوية ستكون لمن يختار الأول، بغض النظر عن من كان صاحب الموضوع بالنسبة للطلبة. وبالتالي، يصبح الطالب الأول الذي اتفق مع المشرف حول ذلك الموضوع، كأنه لم يفعل شيء. لذا، هذه النقطة يجب أخذها بعين الاعتبار.

ثانياً - صياغة إشكالية الموضوع:

عادة ما تؤخذ صياغة الإشكالية بعين الاعتبار، بعد اختبار الموضوع، لأنها هي المحدد للمسار الذي سيُسلك في أثناء دراسة الموضوع. وبالتالي، سيتم التطرق إلى صياغة إشكالية الموضوع من خلال تعريفها (1)، ثم وفقاً لشروطها (2)

1. تعريف صياغة إشكالية الموضوع:

تُعرف صياغة إشكالية الموضوع على أنها ذلك التساؤل الذي يضعه الباحث أو الطالب في بداية دراسته للموضوع، وذلك بشكل محدد ودقيق وواضح، والقابل للتعديل من حين إلى آخر، حتى لا يتيه الباحث أو الطالب في عملية البحث.

2. شروط صياغة إشكالية الموضوع:

تعتبر صياغة الإشكالية عملية مهمة جداً، فهي التي ستحدد مسار الباحث في عملية إعداد المذكرة. حيث، بعد عملية اختيار الموضوع، فإنه على الباحث أو الطالب، أن يصيغ الإشكالية القانونية التي سوف تكون الدراسة حولها وبدون الخروج عنها.

ف نجد، أنه في كثير من الأحيان يقع الكثير من الطلبة في أخطاء حين كتابة أو صياغة الإشكالية. فأحياناً تتعارض مع عنوان المذكرة. وأحياناً أخرى، ليس لها علاقة بصطب الموضوع. كما أنه، في أحيان أخرى نجد أن الإشكالية سطحية.

لذا، يشترط في عملية صياغة أو كتابة الإشكالية عدة شروط يجب التقيد بها، حتى تكون الإشكالية صحيحة وقوية، وحتى لا يتوه الطالب حين قيامه بصياغة الإشكالية.

ومن بين الشروط التي يجب أخذها بعين الاعتبار حين صياغة إشكالية الموضوع:

. يجب ألا تكون مشكلة البحث عامة ولا غامضة.

. يجب أن تصاغ المشكلة في صورة واضحة

. وضع حدود المشكلة مع حذف جميع الجوانب التي سوف لا يتضمنها البحث.

. أن تصاغ الإشكالية القانونية في صيغة سؤال، ينتهي بعلامة استفهام. وهذا تماشياً مع منهجية صياغة الإشكالية في بلدان المغرب العربي، أما في المشرق العربي فغالبا ما تصاغ الإشكالية في شكل جملة تقريرية وأحياناً في جملة استفهامية.

. يضاف إلى ذلك، أن يكون مضمون الصياغة له علاقة بمحتوى الموضوع. ففي كثير من الأحيان، نجد أن كتابة الإشكالية ليست لها أي علاقة بالموضوع. سواء تعلق الأمر بعلاقتها بالعنوان أم علاقتها بصطب الموضوع. وهو خطأ شائع في الأوساط العلمية، يجب تلافيه قدر الإمكان.

. كما أن عملية صياغة الإشكالية القانونية لا يشترط فيها أن تتم في بداية الدراسة فقط، بل هي عملية مستمرة، حيث أن الباحث في كل مرة ومن خلال البحث والقراءة تظهر له جزئيات جديدة في الموضوع، وبالتالي، يعمل على ضبط صياغة الإشكالية، حتى يصل إلى الصيغة النهائية التي تظهر حين الكتابة النهائية.

. وعلى الطالب أن يطلع على مختلف الصياغات للإشكاليات القانونية الموجودة في مذكرات الماجستير ورسائل الماجستير وأطروح الدكتوراه، وهذا، لكي يتدرب على كيفية صياغة وكتابة الإشكالية القانونية. ولكي يكتسب خبرة في كيفية التحكم في الصياغة.

دروس على الخط في مقياس منهجية كيفية إعداد ومناقشة مذكرة الماجستير الدكتور لخضر القيزي